

# الرسالة الاخبارية

العدد 48 | من 1 إلى 15 نوفمبر 2025



مجلس نواب الشعب

## مشروع ميزانية الدولة وقانون المالية لسنة 2026 الاستحقاق التشريعي الأبرز يتتصدر أشغال البرلمان

الجمعة 07 نوفمبر 2025

المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب

المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السبت 08 نوفمبر 2025

مهمة رئاسة الجمهورية

مهمة رئاسة الحكومة

الإثنين 10 نوفمبر 2025

مهمة الداخلية

الثلاثاء 11 نوفمبر 2025

مهمة الدفاع الوطني

مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الأربعاء 12 نوفمبر 2025

مهمة المالية

الخميس 13 نوفمبر 2025

مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

مهمة البيئة الجمعة 14 نوفمبر 2025

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

مهمة التجارة وتنمية الصادرات

السبت 15 نوفمبر 2025

مهمة العدل

مهمة السياحة

يشهد مجلس نواب الشعب، ب مختلف هيئاته المعنية، حركية مكثفة منذ أواخر أكتوبر إلى حد هذا التاريخ، حيث يعكف أعضاؤه على دراسة مشروع قانون المالية ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

وتعهد لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب إلى جانب لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، بدراسة مشروع قانون المالية، كما تعهد كل لجان مجلس نواب الشعب، بالاشتراك مع لجان المجلس الوطني للجهات والأقاليم، بالنظر في المهام والمهام الخاصة من ميزانية الدولة لسنة 2026.

وبالتزامن مع أشغال اللجان، انطلق مجلس نواب الشعب يوم 07 نوفمبر الجاري في عقد جلسات عامة مشتركة مع أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم للنظر في ميزانية الدولة لسنة 2026 وذلك في إطار جلسات عامة يومية صباحية ومسائية وليلية.

وقد خصت جلستا يومي 05 و 06 نوفمبر 2025 لعرض ومناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 وتقديم بيان الحكومة حولهما. وناقشت أعضاء المجلسين خلال الفترة **من 07 نوفمبر إلى 15 نوفمبر 2025** **مهمة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.**

**أبرز ما ورد في كلمة رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة إنطلاق جلسات مناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026**

”وعي الجميع بما تقتضيه المرحلة التي نقبل عليها من بذل واجتهاد لتعزيز الدور الاجتماعي للدولة، الذي ينبغي أن يرتكز في تفاصيله وتوجهاته على تحقيق العدالة الاجتماعية.“

”إدراك نواب الشعب ل حاجيات المواطن وتعلّماته وأماله وتفاعلهم الدائم معها، مع العمل بشكل متواصل على تقديم التصورات ومقترحات الحلول العملية.“



# مجلس نواب الشعب



● ارتباط الرهانات على المدى القريب والمتوسط بتعزيز استدامة واستقرار المالية العمومية وإحكام ضبط أولويات الإنفاق العام والاستخدام الفعال للموارد المالية والبشرية المتاحة.

● التطلع إلى مناقشة مشروع المخطط التنموي لخمسية المقبلة، الذي تُريده أن يجسّم بالفعل المبادئ والمقاصد الدستورية في التوزيع العادل للثروات الوطنية. وفي ضمان التوازن بين الجهات والأقاليم، وتكافؤ الفرص، وتعزيز مقومات العدالة الاجتماعية ودعائم التنمية العادلة والشاملة المستدامة.

● النواب مدعوون إلى سنّ عدد من القوانين الجديدة التي تتطلّبها المرحلة والتي تتعلّق بالإصلاحات المتأكدة والجوهرية ذات العلاقة بالشأن الاجتماعي وبالعيش الاقتصادي ودفعه.



## مجلس نواب الشعب في أرقام

اجتمعاً عقدته اللجان



من أعضاء الحكومة تم الاستماع إليهم على مستوى اللجان



من ممثلي الهيئات المهنية والمجتمع المدني استمعت إليهم اللجان



# مجلس نواب الشعب

## لجنة المالية والميزانية تنظر في مشروع قانون المالية لسنة 2026



عقدت لجنة المالية والميزانية، بالاشتراك مع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني يومي 13 و 14 نوفمبر 2025 سلسة من جلسات الاستماع مع عدد من الهيأكال المهنية في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 2026. وقد دعت جمعية SOS إلى تعديل الفصل 39 لتمكين الجمعيات الناشطة في رعاية الطفولة الفاقدة للسند من الانتفاع بالهبات، فيما اقترح كل من هيئة الخبراء المحاسبين والمعهد التونسي للخبراء المحاسبين مراجعة عدة فصول وتحفيض الأداءات لتحسين المناخ الجبائي. وطالب صناعي وتركيب السيارات بإعفاء المكونات المحلية من المعاليم الديوانية والتقليل في الأداء على القيمة المضافة. كما عرضت النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة وشركات التأمين إشكاليات مالية وتنظيمية تؤثر على استمرارية نشاطهما.

وفي جلسة 13 نوفمبر، عرض الاتحاد التونسي للفلحة والصيد البحري مشاكل ارتفاع كلفة الإنتاج وضرورة الإصلاح

وتحفيض العقوبات البديلة.

الجانب الآخر من مشروع المهام الخاصة من ميزانية الدولة لسنة 2026

## لجنة التشريع العام

07 نوفمبر 2025: الاستماع إلى ممثل وزارة العدل حول مهمة العدل لسنة 2026

- قدم ممثلو الوزارة عرضاً حول مهام الوزارة ومشاريعها المبرمجة، مؤكدين أن الميزانية تبلغ 1025.5.د بزيادة 4.22%. واستعرضوا جهود التحول الرقمي والمحاكمة عن بعد، وتحسين البنية الأساسية للمحاكم والسجون، وتفعيل العقوبات البديلة.

- دعا النواب إلى دعم العقوبات البديلة، معالجة بطء الزمن القضائي، تعزيز استقلالية القضاء، وتسريع رقمنة العدالة.

03 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية حول مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2026

- قدم الوزير عرضاً عن استراتيجية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية التي تترجم أولويات عمل القطاع لسنة 2026. وأوضح أنه تم تبويب خارطة البرامج باعتماد ثلاثة برامج وهي التصرف في ملك الدولة، وحماية أملاك الدولة والقيادة والمساندة. وتولى إثر ذلك عرض تفاصيل مشروع القيادة والمساندة. ودعى ممثلو الوزارة إلى تقديم مزيد من التفاصيل حول هذه المهمة.

والدعم، فيما قدمت جمعية الأقطاب التكنولوجية ومصانع اللقطات الشمسية مقترنات لتحفيز الاستثمار وحماية الصناعة الوطنية. كما دعت جمعية مجتمع الصيانة إلى تعديل الفصل 45. وقد تفاعل النواب مع ما تقدم به الضيوف وطلبو مقتربات مكتوبة لمزيد تدارسها.

## الجانب الآخر من مشروع المهام الخاصة من ميزانية الدولة لسنة 2026



- تمدحور تدخلات النواب حول تسريع عرض مشروع مجلة أملاك الدولة على مجلس نواب الشعب، وإيلاء أهمية للرقمنة والبطاقة الرقمية، وملف الأموال المصادرة. ومحاجة الاعتداء على الملك العمومي، وحل إشكاليات التجمعات السكنية، ودعم مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة.



# مجلس نواب الشعب

## لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

**03 نوفمبر 2025: الاستماع إلى ممثلين عن رئاسة الجمهورية حول مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2026**

- قدم ممثل رئاسة الجمهورية عرضاً عن مهام رئاسة الجمهورية وأهدافها وفقاً لمقتضيات دستور 25 جويلية 2022. كما استعرض البرامج والأهداف الاستراتيجية لهذه المهمة لسنة 2026. وقدّم عرضاً عن توزيع الاعتمادات حسب البرامج.

- تدخلات النواب تركزت على تعزيز التواصل المباشر مع رئاسة الجمهورية، وتفعيل دور المكلف بالعلاقات البرلمانية، وسد الشغورات في الوظائف العليا، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ودعم الدبلوماسية البرلمانية، وحل الإشكاليات المرتبطة بالمشاريع المعطلة، وموضوع المجتمع الكيميائي.

**04 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج حول مهمة وزارة الشؤون الخارجية لسنة 2026**

- أكد الوزير أن الدبلوماسية التونسية تقوم على السيادة والندية والاحترام المتبادل. وتهدف إلى خدمة التنمية وحماية المصالح الوطنية. وأشار إلى الحرص على رعاية الجالية ورقمنة الخدمات، وتنسيق الجهد في ملف الهجرة غير النظامية، والسعى إلى الانفتاح على أسواق جديدة في إفريقيا وأسيا وأوروبا.

- تعلقت تدخلات النواب خاصة بالدعوة إلى سد الشغورات بالتمثيليات الدبلوماسية، والانفتاح على الأسواق الإفريقية، والعمل على المشاركة في إعادة الإعمار في ليبيا، وتعزيز الدور الاقتصادي للدبلوماسية التونسية.



## لجنة المالية والميزانية

**04 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزيرة المالية حول مهمة المالية لسنة 2026**

- قدّمت الوزيرة عرضاً عن مشروع ميزانية مهمة المالية. وأوضحت أن السنة المالية المنقضية شهدت تحقيق عدد من النتائج الإيجابية، لا سيما على مستوى الريفاع بالالتزامات الدولة الداخلية والخارجية. كما استعرضت تقديم إنجاز المشاريع الكبرى في إطار رقمنة المنظومات المالية.

- دعا النواب خلال تدخلاتهم خاصة إلى ضرورة تكريس العدالة الجنائية وإدماج القطاع الموازي تدريجياً في الدورة الاقتصادية، وتسريع رقمنة المنظومات المالية وتوسيع الخدمات الرقمية لكافة الجهات. كما أشاروا إلى نقص الأعوان وظروف العمل في الإدارات الجهوية والدوائر الحدودية.

**03 نوفمبر 2025: النظر في مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2026**

- قدم النائب المساعد للرئيس المكلف بالتصريف العام عرضاً يوضح أن الميزانية المقترحة بلغت 48,876 مليون د.م بزيادة 13,16% عن 2025. بعد إدماج 31 عامل بالإدارة البرلمانية. كما أوضح أنه تم تمويل الاعتمادات وفق برامج العمل وحججيات النواب والهيئات الإدارية.



# مجلس نواب الشعب

- استفسر النواب حول أسباب تعطل ترقيات الأعوان ومنحة العمل البرلماني. كما طرّقوا إلى حاجيات التنقل واللوجستيك، وتجهيز القاعات، ومنظومة التخاطب والتصويت.

## النظر في مشروع المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم لسنة 2026

- قدم النائب المساعد للرئيس المكلف بالتصريح العام بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، عرضاً حول ما تم إنجازه بعنوان هذه المهمة الخاصة سنة 2025، وأشار إلى الحاجة إلى مزيد دعم الموارد البشرية بكفاءات وطنية عالية لمعاضدة العمل النيابي للمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

- أكد النواب أنّ عدم تصنيف المجلس كمهمة خاصة عَطَّل تنفيذ مشاريع التهيئة والتجهيز، ودعوا إلى تقييم القانون الأساسي للميزانية لتدارك ذلك. وشددوا على أهمية توفير الإمكانيات اللوجستية وتحديث البنية التحتية.

## لجنة التخطيط الاستراتيجي والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

- أبرز النواب في مداخلاتهم ضرورة تسريع اعداد مشروع قانون الإحصاء لضمان دقة البيانات، وتعزيز التنمية الجهوية والمندمجة ودعم المستثمرين، ومراجعة عدد من التشريعات لا سيما مجلة الصرف ومجلة الاستثمار لتوسيع المرحلة الحالية والمستقبلية.

**03 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير التجهيز والإسكان حول مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2026**  
قدم الوزير عرضاً حول مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2026، مشيراً إلى الإطار العام لمشروع الميزانية وأبرز ملامحها ومؤشراتها والتوجهات العامة. كما أكد العمل على دفع المشاريع المعطلة، ومراجعة النصوص التشريعية مثل قانون الصفقات العمومية ومجلة التهيئة والتعمير، وإحداث الوكالة الوطنية للتهيئة.

- دعا النواب إلى الإسراع في إنجاز المشاريع العمومية، ودعم الإدارات الجهوية، ومراجعة قانون الصفقات لتجاوز التعطيلات. كما طالبوا بتحسين الطرقات والمسالك الفلاحية، والتوفيق من الفيضاًنات، وتخفييف أعباء القروض السكنية على ضعاف الدخل.

## 11 نوفمبر 2025 الاستماع إلى وزير النقل حول مشروع ميزانية مهمة النقل لسنة 2026

- استعرض الوزير توزيع اعتمادات الدفع لسنة 2026 ونسب تطورها على كل من برامج النقل البري، والطيران المدني، والنقل البحري والممواني، والقيادة والمساعدة. كما قدم جملة من المعلومات التفصيلية حول المشاريع التنموية المدرجة في برامج الوزارة لسنة 2026.

- أثار النواب جملة من الإشكاليات المطروحة في مجال النقل لا سيما وضعية النقل العمومي، ووضعية المطارات والممواني، ومسألة إسناد رخص التاكسي الفردي والجماعي. كما طالبوا بدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسريع إنجاز المشاريع.

## 07 نوفمبر 2025 الاستماع إلى وزير الاقتصاد والتخطيط حول مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026

- قدم الوزير أهداف الوزارة لسنة 2026 وال المتعلقة خاصة بتحسين الأداء الاقتصادي، ودفع التنمية الجهوية، وتعزيز الاستثمار، وتطوير التعاون الدولي، وتحديث ورقة منصة الوزارة. وأفاد بأنّ أنّ اعتمادات الميزانية لسنة 2026 تقدر بـ 895,331 م. د. 53% منها مخصصة للبرنامج الجماعي للتنمية.



# مجلس نواب الشعب

## لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

**10 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزارة الصناعة والمناجم والطاقة حول مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2026**

- استعرضت الوزارة أهدافها حول دعم الصناعة، والاستثمار، والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة. كما قدمت الأولويات في مجالات الصناعة والطاقة. وطرّقت إلى منهجية العمل لاسترجاع النسق الطبيعي لقطاع الفسفاط. وأهم الإجراءات المستعجلة التي قام المجمع الكيميائي باتخاذها في مجال التأهيل البيئي.

- ودعا النواب إلى تطوير المناطق الصناعية ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحسين البنية التحتية. كما طرّقوا إلى مسألة التدهور البيئي والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، ودعوا إلى ضرورة تسوية وضعية العمال الذين تعرضوا للطرد بعد صدور القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

### 08 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير البيئة حول مهمة البيئة لسنة 2026

- قدم الوزير رؤية الوزارة المتمثلة في الانتقال من النظرة العامة إلى المخطط البيئي لكل ولدية. وأفاد بأنّ أولويات 2026 تتمثل أساساً في تأهيل منشآت التطهير، وتحسين نوعية المياه، وتصريف وتأمين النفايات، وحماية الشريط الساحلي، والمحافظة على التنوع البيولوجي.

- طرّق النواب في تدخلاتهم إلى الواقع الكارثي في قابس، وإلى ضعف الميزانية مقارنة بالتحديات البيئية. وأكدوا ضرورة تشجيع بعث شركات أهلية في المجال

## لجنة السياحة والثقافة والخدمات

### 07 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزيرة الشؤون الثقافية حول مهمة الشؤون الثقافية لسنة 2026

- أفادت الوزيرة أن الوزارة شرعت في إعداد منوال ثقافي تمميّز جديداً يبني على دمج الاقتصاد الثقافي والإبداعي ضمن الدورة الإنتاجية الوطنية إلى حوالي 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2030. كما تطرّقت إلى برامج حماية التراث، والرقمنة الشاملة للموقع والمتحف، وتطوير المكتبات، وإنشاء مسالك ثقافية سياحية ذكية، والإصلاح المؤسسي لقطاع.

- طالب النواب في تدخلاتهم بمزيد تثمين التراث والمتحف، ودعم السينما والقطاع السمعي البصري، وتطوير المكتبات بالجهات الداخلية، وتسوية وضعيات الأعواوان والعاملين بالمؤسسات الثقافية.



## 04 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير السياحة حول مهمة السياحة لسنة 2026

- قدم الوزير ميزانية مهمة السياحة، وطرق إلى الرؤية الاستراتيجية للوزارة لقطاع السياحة في الفترة القادمة، مؤكداً الحرص على إرساء الإصلاحات القانونية والمؤسسية الضرورية لتطوير القطاع ومزيد النهوض بالاستثمار وتوفير مصادر التمويل.

- طالب النواب بتعزيز السياحة الداخلية، وصيانة وتنمية الموضع الأثري، ودعم الصناعات التقليدية والمجمعات الحرفية، ومراجعة التراخيص وكراسات الشروط، وتنفيذ استراتيجية مستدامة للنهوض بالقطاع ومواجهة التحديات التشغيلية.

## لجنة الصحة وشئون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية ذووي الإعاقة

### 13 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حول مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لسنة 2026

- استعرضت الوزيرة مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2026، وبيّنت أن الأولويات الاستراتيجية تتمحور حول أربعة أهداف كبرى هي تحقيق التماسك والتوازن الأسري، وتعزيز مكتسبات المرأة ودورها في التنمية، وضمان نماء الأطفال ورعاهم وحمايتهم، وتعزيز حقوق كبار السن.

- طرح النواب عديد المشاكل على غرار التمكين الاقتصادي للمرأة، وتطوير مراكز الإيواء، وتسوية وضعية خريجي معهد قرطاج درمش، مع التشديد على مراقبة رياض الأطفال العشوائية والتصدي لتسوّل وتشرد الأطفال. كما دعوا إلى تعزيز خدمات كبار السن ومراجعة توقيت العمل والمنح الاجتماعية.

### 11 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير الشؤون الاجتماعية حول مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2026

- قدم الوزير برامج الوزارة التي تتمحور حول تعزيز برامج النهوض الاجتماعي لمساندة الفئات الهشة وذوي الإعاقة، ومكافحة العنف والمخدرات، ودعم ذوي الإعاقة عبر التجهيزات والخدمات الضرورية. كما تطرق إلى تحسين التفطية الاجتماعية، وضمان استدامة الأنظمة، ورفع جودة الخدمات مع رقمنتها.



- أشار النواب إلى أهمية إدخال إصلاحات هيكلية لتطوير الصناديق الاجتماعية وإعادة النظر في المستحقين للتدخلات الاجتماعية. كما أكدوا ضرورة إنشاء قاعدة بيانات شاملة لذوي الإعاقة، وتفعيل الرقمنة وتطوير مراكز التربية المختصة وزيادة الإطار المتخصص.

### 04 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير الصحة حول مهمة الصحة لسنة 2026

- أوضح الوزير أن هذه الميزانية تجسد عملياً سياسة الدولة في بناء دولة اجتماعية عادلة، من خلال ضمان حق كل



# مجلس نواب الشعب

مواطن في الصحة. كما أشار إلى توفير التجهيزات الصحية الحديثة، وتعزيز الرقمنة، وضمان توفر الأدوية، ودعم السياحة الصحية والاستشفائية.

- أشار النواب إلى وضعية بعض المؤسسات الصحية من حيث التجهيزات والأعوان، مطالبين بتحسين خدمات الإسعاف، وإنشاء مراكز صحة أساسية جديدة، وتطوير المستشفيات الجهوية، وتسوية أوضاع الأعوان العرضيين والمعاقدين، وتعزيز الصحة النفسية ومكافحة الإدمان.

## لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

- تطرق النواب إلى التحديات التي تواجهها الرياضة التونسية. كما دعوا إلى ضرورة التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة ومتابعة تنفيذها، والنعوش بدور الشباب. وأشاروا إلى ضرورة الارسال بعرض مشروع قانون الهياكل الرياضية ومشروع قانون مكافحة العنف في الملعب على أنظار المجلس.

### 10 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير التربية حول مهمة التربية لسنة 2026

- أوضح الوزير أن ميزانية الوزارة ترتكز على السياسة العمومية للفترة 2026-2030 التي تقوم على رفع جودة التعليم، وتعزيز العدالة التربوية، وتعصیر الإدارة التربوية. كما تطرق إلى الإجراءات المبرمجة ضمن الميزانية الجديدة في علاقة بالانتدابات وإحداث مؤسسات جديدة ومواصلة إيلاء الأولوية للريف.

- دعا النواب في تدخلاتهم إلى إصلاح تربوي شامل يستند إلى رؤية استراتيجية. مشيرين إلى الحاجة لمراجعة المناهج والزمن المدرسي. كما نظرت إلى جملة من الإشكاليات على غرار البنية التحتية المتقدمة للمؤسسات التربوية ومعضلات النقل ونقص الموارد البشرية وتنامي العنف المدرسي وتفسّي المخدرات داخل المحیط التربوي. كما طالبوا بإنهاء التشغيل العشوائي.

14 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2026

- قدم الوزير عرضاً تضمن معطيات عامة حول التوجهات والرؤية الإستراتيجية للوزارة ومشروع الميزانية الجملية للمهمة وتوزيعها حسب البرامج.

- تطرق النواب إلى بعض نقاط الضعف في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وإلى مسألة بطالة حاملي شهائد الدكتوراه وهجرة الكفاءات، ودعوا إلى إحداث نوافة بحث بكل وزارة وتشجيع مشاريع الباحثين العاطلين. وتمت الدعوة إلى تحسين المبيعات والمطاعم الجامعية، ومراجعة المنح للطلبة محدودي الدخل. كما شدد النواب على ضرورة الترفيع في الاعتمادات المالية للبحث العلمي وربطه بالأولويات الوطنية والاقتصادية.

### 12 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير الشباب والرياضة حول مهمة الشباب والرياضة لسنة 2026

- قدم الوزير عرضاً عن ميزانية المهمة حيث بين أنها ترتكز على الإستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة في أفق 2035. وكذلك على أولويات مخطط التنمية 2030-2026. وتحدّد أساساً إلى تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وتنمية قدرات الشباب وتعزيز الممارسة الرياضية ودعم النخبة.



# مجلس نواب الشعب

## لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحكومة ومكافحة الفساد



04 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير تكنولوجيات الاتصال حول مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2026

- قدم الوزير عرضاً عن مشروع ميزانية المهمة، كما تعرّض إلى جملة البرامج التي تم إطلاقها خلال سنة 2025. ثم استعرض أهم برامج ومشاريع الوزارة لسنة 2026 على غرار الرقمنة الشاملة لهيكل الدولة وتطوير البنية التحتية ودعم الموارد البشرية.

- قدم النواب جملة من الاستفسارات التي تمحورت

حول المخاطر المتعلقة بالمعطيات الشخصية للمواطن. ومعطيات إحصائية حول الخروقات المتعلقة بالشهائد المزورة. كما تمت اثارة عدد من الإشكاليات ذات العلاقة بالخدمات البريدية. والإشارة إلى ملف رقمنة الإدارة وتطوير الخدمات الإدارية.

## لجنة الدفاع والأمن

### 04 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير الداخلية حول مهمة الداخلية لسنة 2026

- قدم الوزير استراتيجية الوزارة وأهم ملامح وتجهيزات الميزانية. مؤكداً أن استراتيجية مهمة الداخلية تتصل ضمن المسار الإصلاحي للدولة الرامي إلى تحسين أداء القطاع العمومي وتحقيق استدامة المالية العمومية. كما قدم جملة من الأرقام والمعطيات المتعلقة بالمبالغ المرصودة لبرامج الوزارة.

- طرح النواب جملة من الاستفسارات والمشاغل في علاقة بمشروع مهمـة الداخلية. لا سيما بخصوص تدعيم الموارد المالية والبشرية واللوجستية للجماعات المحلية. والتصرّي لمظاهر الجريمة بكلّ أصنافها. كما تم الاستفسار حول مستوى التقدّم في مراجعة عدد من النصوص التشريعية. وغيرها من المسائل الأخرى.

### 03 نوفمبر 2025: الاستماع إلى وزير الدفاع الوطني حول مهمة الدفاع الوطني لسنة 2026

- استعرض الوزير أهم ملامح مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني والمشروع السنوي للأداء لسنة 2026 لبرامج المهمة. كما تطرق إلى استراتيجية الوزارة الشاملة والممتدة على عشر سنوات (2020 - 2030). مبيّناً أنها تدرج في إطار مخطط كامل اعتمد على تقييم موضوعي ل الواقع.

- قدم النواب عدّة مقتراحات وتساؤلات في علاقة بمشروع ميزانية المهمة لسنة 2026 وباستراتيجية الوزارة عامـة. تعلّقت بعدة مواضيع على غرار نظام الخدمة الوطنية العسكرية. ودور الجيش الوطني في معايدة المجهود التنموي بالبلاد. والبحث العلمي والتطوير والتكوين المهني العسكري.



## لقاءات رئيس مجلس نواب الشعب

**10 نوفمبر 2025:** اجتماع رئيس مجلس نواب الشعب بأعضاء كتلة 'لينتصر الشعب وصوت الجمهورية' أشرف السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب. على اجتماعين مع أعضاء كل من كتلة 'لينتصر الشعب' وكتلة 'صوت الجمهورية' على التوالي. خُصصا للتداول حول سبل تعزيز نجاعة العمل. كما تناول اللقاء تعزيز التعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية. ومزيد تفعيل الدور الرقابي. ومتابعة نتائج الزيارات الميدانية، بالإضافة إلى احكام تنظيم الدبلوماسية البرلمانية.



**04 نوفمبر 2025:** استقبال ممثلي صغار الفلاحين

استقبل السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، ممثلي صغار الفلاحين من متسوّги الأراضي الفلاحية الدولية. وقد عرض الضيوف مشاغل الفلاحين المتعلقة بالتهام عقود الاستغلال، وال الحاجة إلى جدولة الديون والإعفاء من الخطايا. وأشار رئيس المجلس بمجهودات الفلاحين في الحفاظ على الثروة الفلاحية الوطنية. مؤكداً استعداد مجلس نواب الشعب لدعمهم وإيجاد الحلول المناسبة لهذه الإشكاليات ضمن الصلاحيات التشريعية والرقابية للمجلس.



**03 نوفمبر 2025:** استقبال أعضاء المجلس الجهوي بين عروس

الاستقبال السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب. أعضاء المجلس الجهوي بين عروس برئاسة السيد الشاذلي الشريف، وبحضور نواب الجهة. وأبرز النواب روح التوافق والتنسيق الدائم مع المجلس الجماعي، مؤكدين اهتمامهم بمشاكل المواطنين لاسيما الشباب. وأطلعوا أعضاء المجلس الجماعي رئيس مجلس نواب الشعب على العمل الذي يقومون به والحرص على الإلمام بشؤون المنطقة و حاجيات المواطنين. مؤكدين استعدادهم لمواصلة البذل والعمل وفق طلبياتهم الدستورية.

وأشاد رئيس المجلس بجهود المجلس الجماعي ومساهمته في خدمة المصلحة العليا للوطن، مشدداً على أهمية التنسيق بين المجالس المنتخبة والحكومة لتنفيذ البرامج التنموية وتحقيق الانسجام مع حاجيات المواطنين.



## الدبلوماسية البرلمانية

شارك مجلس نواب الشعب في أشغال الدورة العادية الثانية لسنة 2025 للبرلمان الإفريقي التي انعقدت بمدينة ميدراند بجمهورية جنوب إفريقيا من 3 إلى 14 نوفمبر 2025، تحت شعار "العدالة للأفارقة والمنحدرين من أصل إفريقي من خلال التعويضات". وضم الوفد التونسي السيدة عواتف الشنيري والصادة لطفي العمami وأيمن بن صالح وبisseri البواب.

وقد كان لأعضاء الوفد التونسي مساهمات في جميع الورشات والاجتماعات. تم خلالها إبراز مواقف تونس من مجلـل القضايا المطروحة للنقاش ومساعيها الرامية إلى تعزيز التعاون على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف بما يحقق الاندماج الإفريقي والمصلحة العليا للبلاد.